الملك عبد الله يفتتح مجلس الامة: نلتزم بترسيخ مبادئ المواطنة وتنفيذ الاستحقاقات الدستورية

عمان ـ «القدس العربي»:

تعهد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بان تلتزم حكومته بترسيخ مبادئ المواطنة والانتماء والالتزام الواضح والصريح بالثوابت الوطنية وبالنهج الديمقراطي تحقيقا للتعددية السياسية واحترام رأي الأغلبية.

مؤكدا في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر أن الحكومة ستعمل على تلبية كافة الاستحقاقات الدستورية والسياسية القادمة، وعلى رأسها إجراء الانتخابات النيابية والعمل على حماية حقوق المواطنين.

وبين الملك أن برنامج الحكومة للمرحلة القادمة، يقوم على عدد من الثوابت الوطنية، وفي مقدمتها تحسين الظروف المعيشية للأردنيين والأردنيات وصون الحريات العامة وتعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، والالتزام بمحاربة الفساد وسيادة القانون وتعزيز استقلال القضاء والشفافية والمساءلة والمحاسبة والتركيز على تطوير الموارد البشرية والاعتماد على الذات وترسيخ أركان الاستقرار المالي والنقدي.

واكد ضرورة إنجاز القوانين المعروضة على مجلس الأمة، وخصوصا قوانين الأحزاب والبلديات والمطبوعات والنشر وضمان حق الحصول على المعلومات.

وقال الملك الأردني اننا على ثقة بأننا أقوى من التحديات، ونحن قادرون على مواجهتها من خلال تعزيز وتمتين جبهتنا الداخلية وتحقيق المزيد من الإنجازات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

واضاف ان التحديات الداخلية والخارجية من حولنا كثيرة وخطيرة، ولا بد من التصدي لها بمنتهى الجدية والمسؤولية، «فلا مجال للتأجيل أو الترحيل أو التراخي في التنفيذ».

وجدد الملك التزام الأردن بتقديم كل أشكال الدعم للأشقاء الفلسطينيين من أجل استعادة حقوقهم وإقامة دولتهم المستقلة على الأرض الفلسطينية. معتبرا ان بلاده لن ترضى اي حل للقضية الفلسطينية على حساب الشعبي الفلسطيني وبعيدا عن طموحاته وحقوقه المشروعة.

وقال ان الأردن لن يقبل بأي تسوية ظالمة لهذه القضية، ولا بأي تسوية على حسابه.

كما أكد ان الأردن سيستمر في الوقوف إلى جانب الشعب العراقي الشقيق وإلى جانب وحدة العراق وسيادته وأمنه واستقراره.

الملك عبدالله الثاني اثناء افتتاح مجلس الامة امس (رويترز)

المجالي رئيسا للبرلمان للمرة الرابعة وابو السكر يعتبر عدم دعوته للحضور «بلطجة سياسية»

عمان ـ «القدس العربي»:

فاز امس في عمان المهندس عبد الهادي المجالي برئاسة مجلس النواب في الدورة البرلمانية الرابعة والاخيرة من عمر مجلس النواب الرابع عشر بغالبية 73 صوتا من اصل 105 نواب حضروا الجلسة فيما حصل منافسه الوحيد النائب زهير ابو الراغب «أخوان مسلمين» على 26 صوتا وتغيب ثلاثة نواب عن التصويت فيما إمتنع اربعة أخرون.

والمجالي وهو وزير سابق ومدير سابق للامن العام ورئيس الحزب الوطني الدستوري تغلب في اقتراع سري على منافسه الوحيد النائب عن جبهة العمل الاسلامي زهير ابو الراغب الذي حصل على 26 صوتا. وكانت هناك ست اوراق خالية من الاسماء. وتستمر ولاية رئيس مجلس النواب دورة عادية واحدة.

ومن جانبه وصف النائب الإسلامي علي ابو السكر إنعقاد جلسة البرلمان الإفتتاحية أمس بأنه «بلطجة سياسية». وقال انه لم يدع للجلسة الاولى ولم تصله لان اية اوراق تشير الى ان عضويته ليست سارية في النواب وقال ان المجلس العالي تحدث بالمطلق ولم يشر الى قضيته بالذات، واضاف: الاولى مناقشة وجود خمسة نواب يحملون الجنسية غير الاردنية.

وقال ان عدم دعوته والنائب ابوفارس اعتداء وانتقاص من العفو الملكي لهما، وانه لم يذهب الى الجلسة خشية عدم السماح له بالدخول.

المؤتمر الموازي في الأردن: المشاركون يرفضون عزل الحديث عن «التغيير والإصلاح» عن الوضع في المنطقة ويؤكدون تراجع الديمقراطية العربية

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

بدأت في العاصمة الاردنية عمان أمس الاول أعمال مؤتمر منظمات المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل بمشاركة واسعة من منظمات محلية وإقليمية ودولية، إضافة إلى أكثر من 400 خبير ومسؤول في القطاعين العام والخاص وممثلين لجهات مدنية وحقوقية.

وأكد المشاركون في اليوم الأول للمؤتمر الذي تستمر أعماله على مدار يومين أن منظمات المجتمع المدني قادرة على أن تلعب دورا مهما لتبني محطة فاصلة ونوعية في العمل المشترك فيما بينها وان تقود المجتمع المدني ليلعب دورا فاعلا كشريك استراتيجي في عملية الإصلاح والديمقراطية والتغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ويأتي انعقاد المؤتمر عشية انعقاد منتدى المستقبل الثالث على المستوى الوزاري في البحر الميت، بعد ان كان قد عقد دورتين سابقتين له في العاصمتين المغربية والبحرينية في العامين السابقين 2004 و2005 على التوالي.

وقال رئيس مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان منسق اللجنة التحضيرية عاصم ربابعة في كلمة الافتتاح إن منتدى المستقبل يعتبر الآلية التي انبثقت عن مبادرة «الشراكة الخاصة بالتقدم والمستقبل المشترك مع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا»، التي تبناها قادة دول مجموعة الثماني خلال قمتهم في سي ايلاند «في الولايات المتحدة» العام 2004، بحضور عدد من رؤساء دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

واعتبر ربابعة المؤتمر كيانا لحوار وتبادل الآراء وسيكون آلية لفكرة مرنة ومفتوحة أمام جميع دول المنطقة التي سترغب في المشاركة فيها. في العام الثالث يحتاج إلى تأطير جهود مؤسسات المجتمع المدني.

و قدم مدير مركز الأردن الجديد للدراسات الأستاذ هاني الحوراني. نبذة عن جدول أعمال المؤتمر، وبعض التفاصيل عن نظام العمل وإدارة الجلسات.

واوضح أن برنامج المؤتمر صمم ليعكس رؤية المشاركين من مختلف بلدان المنطقة لإيصال عدة رسائل ولتحقيق أهداف ملموسة ومحددة.

وأشار إلى أن اللجنة التحضيرية ترى أهمية إسهام المجتمع المدني في دول الإقليم في تقديم رؤيتها الخاصة.

وقال إن منظمات المجتمع المدني قد عقدت العزم على اغتنام هذه الفرصة ليس فقط للإسهام في أعمال منتدى المستقبل، وإنما أن تتوقف أمام الأوضاع العامة للإقليم وللمجتمعات المدنية، وأن تقيم بنفسها ما قد تحقق خلال دورتي انعقاد المنتدى، وأن ترصد الإيجابيات والسلبيات، وان تسجل ما تعلمته خلال سنة في دروس وأن تقرر كيف تتوجه نحو العام الجديد برؤية واضحة لما تريد.

وأضاف الحوراني إن المؤتمر يوفر فرصتين ثمينتين لممثلي منظمات المجتمع المدني في الإقليم، أولاهما إسماع صوتهم لحكومات الإقليم وحكومات الدول الصناعية الكبرى في الشمال ولعرض مطالبهم والتعبير عن مواقفهم ومشاعرهم تجاه ما يجري في المنطقة والفرصة الثانية هي اغتنام فرصة اللقاء من اجل بناء اطر تعاون وتحالف بينهم وصياغة مواقف مشتركة وتنفيذ مشاريع جماعية فليس سرا ان المنطقة تعاني من غياب الشبكات الإقليمية واطر العمل الجماعية لقوى الإصلاح كما تفتقر العلاقة بين هذه المنظمات الى المأسسة والتأطير وهو ما يضعف هذه المنظمات في بلدانها ويسمح للحكومات بالتغول عليها.

وأكد إن جدول أعمال المؤتمر يرفض عزل عملية التغيير في الإقليم عن النزاعات المحتدمة ويسعى إلى تأكيد أهمية حسمها وإيجاد الحلول العادلة والدائمة لها، مشيرا الى رفض ان تكون هذه النزاعات شماعة للانظمة لتبرير تراخيها أو عدم التزامها بقضايا الإصلاح وكيف نربط صورة خلاقة بين الاثنين، وبصورة لا تعطل النظام الداخلي للإصلاح والديمقراطية بدعوى الانشغال بالصراعات والنزاعات الكبرى، و العكس صحيح أيضا لا نستطيع ولا نقبل مقايضة الإصلاح والديمقراطية لتجاهل الصراعات القائمة أو مواصلة السعي لإيجاد حلول عادلة لها.

واعتبر ان المؤتمر لا يمثل نشاطا جانبيا لمنتدى المستقبل، بل انه بالدرجة الأولى نشاط خاص بقوى المجتمع المدني التي هي مصممه على أن تأخذ دورها. والمؤتمر هو أداة في إطار رؤية استراتيجيه وخطة عمل نجتمع ونتوافق عليها من اجل أعمال مشتركة اخرة في المستقبل.

وفي الجلسة العامة الأولى التي ترأسها نائب رئيس الوزراء السابق الدكتور محمد الحلايقة والتي كانت بعنوان «الواقع الإقليمي والمجتمع المدني حالة الديمقراطية في المنطقة»، وقدمت فيها ثلاث أوراق عمل كانت الأولى لرئيس مؤسسة المستقبل بختيار أمين تحدث فيها عن المشاكل والصراعات في الوطن العربي ومن أهمها التربية والتعليم مع غياب الديمقراطية وضعف مشاركة المرأة، إضافة الى تحديات الفقر والبطالة، مبينا أنه حسب تقرير منظمة العمل العربية وبحلول العام 2020 سيكون هنالك 120 مليون عاطل عن العمل يرافقه 70 مليون أمي و11 مليون طفل مشرد يبحثون عن مأوى.

ولفت إلى وجود غياب للحريات في العمل السياسي وقيود في حريات الإعلام والتعبير مع وجود عجز في النظام القضائي، محذرا من الصراعات الدموية التي تعيشها المنطقة والمتمثلة في العنف والإرهاب والحروب المتواصلة في فلسطين والعراق ومناطق أخرى مثل لبنان.

الى ذلك تحدث مدير مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن عزالدين الاصبحي حول الواقع الإقليمي والمجتمع المدني مبينا تراجع الحالة الديمقراطية في المنطقة لما تعيشه من حروب متفاقمة واصفا المشهد بالمأساوي، كما ان الخطاب الديمقراطي يواجه تحديات بسبب هذا الواقع الكارثي وهذه الصورة المعتمة تلقي بظلالها على عمل مؤسسات المجتمع المدني وتجعل مهمتها صعبة في تنفيذ برامجها.

وبين الاصبحي أن القضية الفلسطينية التي تشكل أساس الصراعات في المنطقة تشكل نكسة كبيرة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، وقد شكل الحصار العربي والدولي الأخير نكسة للعملية الديمقراطية الفلسطينية، حيث قدم الفلسطينيون مشهدا ديمقراطيا في الانتخابات وفازت فيها حركة حماس.

وتساءل الاصبحي كيف يمكن لنا إعادة الاعتبار إلى الديمقراطية؟، مبينا أن ابرز التحديات في الخطاب الديمقراطي والمجتمع المدني هو رفض الشارع العربي لهذا الخطاب.

الى ذلك تحدث منسق المؤتمر الموازي ـ البحرين عبد النبي العكري مستعرضا الانتخابات الأخيرة في البحرين

وأشار الى أن تلك الانتخابات لا تمثل العملية الديمقراطية برمتها، مبينا ان الانتخابات في المنطقة العربية ليست هي الديمقراطية الحقيقية. وقال ان مشاريع الإصلاح في الوطن العربي لا زالت متعثرة.

وأضاف انه يجب ان لا تكون الانتخابات هي الإطار الوحيد لعمل مؤسسات المجتمع المدني بل هناك إطارات أخرى. لا بد من العمل عليها. وضرورة توفر هيئة متابعة وتنسيق مع المؤتمرات والمنتديات الأخرى للخروج بصيغة توافقية لعمل تلك المؤسسات والوصول إلى توافقات بين مختلف القوى الاجتماعية، مشيرا الى ان الأحزاب في منطقتنا ما زالت لاتحكم وليست جزءا من صنع القرار.

وأوضح ان مشاريع الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي جاءت تحت مظلة قسوة العولمة من اتفاقيات تجارة عالمية دفعت الدول العربية إلى التخلي عن مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية.

والمعروف ان منتدى المستقبل هو ثمرة جهد مشترك ما بين الدول الصناعية الكبرى «أو مجموعة الثماني G8» التي تضم كلا من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وكندا والاتحاد الروسي وبين الدول العربية وتركيا وباكستان وأفغانستان، والجدير بالذكر أن إسرائيل وإيران ليسا جزءا من هذه المبادرة.

ويناقش المشاركون في المؤتمر على مدى يومين الواقع الإقليمي والمجتمع المدني وحالة الديمقراطية في المنطقة والأزمات والنزاعات الإقليمية وأثرها على عملية الإصلاح بالإضافة إلى ورش عمل متزامنة حول البيئة القانونية والمجتمع المدني والتعددية السياسية والانتخابات وسيادة القانون والإعلام المستقل والشفافية والفساد والتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة ومواضيع هامة عديدة.

استمرار الخلافات في صفوف الناصريين والماركسيين والمثقفين والصحافيين حول أزمة الحجاب.. وتدخل قبطي في الأزمة.. ومجلس الشعب ينتظر اعتذارا من حسني

البابا يأمر بمقاطعة جريدة «وطني» ومنع توزيعها في الكنائس.. وانسحاب الإخوان من جريدة «الأسرة العربية».. ومهاجمة مبارك والاشادة فيه

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن رئاسة الرئيس مبارك اجتماع المجلس الأعلى للطاقة لبحث موقف احتياطي البلاد من البترول والغاز، وقيامه بجولة في السادس من الشهر القادم في فرنسا والمانيا وايرلندا، ولقاء وزير الثقافة فاروق حسني مع أعضاء هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني، وتوضيح موقفه ونفيه أنه أدلى بتصريحات أو أحاديث حول الحجاب، وانما دردشة، وعبر عن احترامه للمحجبات، ولعلماء الدين، وهم الذين لهم الحق في التفسير، وأنه أمر بتشكيل لجنة دينية داخل المجلس الأعلى للثقافة، وقد لقيت تصريحاته عن هذه اللجنة شكوكا واعتراضات من الذين ناصروه، وانتهاء وزارة التنمية الإدارية من إعداد مشروع قانون الوظائف المدنية وإحالته إلى قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، ثم إلى قسم الفتوى بوزارة العدل وبعدها إرساله لرئيس الجمهورية الذي يحيله إلى مجلسي الشعب والشورى لمناقشته قبل إقراره، ومباريات كرة القدم، وبدء أعمال الدورة 30 لمهرجان القاهرة السينمائي الدولي، واستعدادات لرفع أسعار مياه الشرب، بعد أن تم رفع أسعار الكهرباء فعلا، ومحكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة توقف اجراءات بيع محلات عمر أفندي لشركة أنوال السعودية، لمدة أسبوع لحين النظر في القضية المرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري وتشكك في الصفقة، وإلى جزء بسيط مما لدينا:

معركة الحجاب

ونبدأ بمعركة الحجاب، ونستكمل ما بقي للماركسيين في ذمتنا، وهو لزميلنا أحمد جودة رئيس تحرير جريدة «التجمع» التي يصدرها حزب «التجمع» اليساري المعارض، وكان مقاله بعنوان ـ انتظروا المشانق ـ ومما جاء فيه:

«ليس عجيبا أن يخوض الأصوليون مثل هذه المعارك الزائفة لإرهاب المثقفين ودغدغة مشاعر البرجوازية المحافظة التي انغمس وجدانها في الفقه الوهابي المتخلف لكن العجيب أن نوابا انتهازيون كعادتهم في الحزب الحاكم اصطفوا في صفوف الإخوان وطالبوا بمحاكمة الوزير المستنير والشجاع ليس إخلاصا منهم لرؤية فقهية متخلفة بل لأنهم يعرفون أن النظام الذي ينتمون إليه شاخ وباخ ويوشك على الانهيار ويريدون ـ مثل فئران السفن الغارقة التي تشعر قبل الجميع بوادر الغرق ـ أن يجدوا ما يقولونه في محاكم التفتيش الدينية لو سقطت البلاد بين براثن الأصوليين لا قدر الله ويفلتوا من التعليق على حبال المشانق التي ستنصب بالميات «كما جرى في إيران عام 1979» في شوارع الكنانة وميادينها». أصوليون؟ وأين نحن حتى نستخدم هذا المصطلح؟ في أمريكا وأوروبا؟، وبرجوازية محافظة؟! ما هذا الكلام الذي نتركه لنتجه لـ«العربي» لسان حال حزبنا العربي الديمقراطي الناصري الذي لم أعد عضوا في لجنته المركزية، لنرى استمرار التضارب في المواقف إذ قال زميلنا أحمد أبو المعاطي في عموده ـ بما انه ـ: «قفز كيلو البصل إلى خمسة جنيهات فلم تجد «الجماعة» أمامها سوى أن تتعلق في رقبة تصريحات وزير الثقافة، وأفسدت الدولة انتخابات النقابات العمالية في العديد من المحافظات ومواقع الانتاج، فلم يصدر عن الجماعة بيان أو صدر عن نائب لها في البرلمان صوت، لكنها أقعدت الدنيا وأقامتها في انتخابات الاتحادات الطلابية، حتى وصل الأمر إلى استخدام السنج والجنازير داخل الحرم الجامعي، في عودة غير متوقعة لأجواء السبعينات من جديد، والمعنى واضح للعيان، والحقيقة ساطعة مثل الشمس، وهي تقول بوضوح إن الإخوان المسلمين لم ولن يغيروا من الرجال والنساء في أن المجتمع المصري قبل منتصف السبعينيات كان من الممكن وصفه بأنه يوم من الأيام، بعد أن نصبوا من أنفسهم حماة للإسلام في ديار الإسلام! وربما يستحق الزملاء في «أخبار الأدب» تحية مضاعفة على عددهم الأخير الموجود حاليا في الأسواق عندما أصابوا كبد الحقيقة في معالجتهم لتلك القضية المفتعلة بين فاروق حسني والإخوان، فالحقيقة أن الاثنين وجهان لعملة واحدة بالفعل، لقد ارتدى الوزير فاروق حسني ثياب الفقيه أكثر من مرة عندما شارك في جرائم مصادرة الكتب والأفلام وعندما استجاب لطلب نواب الإخوان قبل أعوام، ووقع بيده قرار إعفاء خمسة من قيادات هيئة قصور الثقافة من مناصبهم لأنهم أجازوا ثلاث روايات للنشر ولأنه وافق على مصادرة ديوان أبي نواس من الأسواق فيما ارتدت الجماعة ثياب التقية عندما صمتت ـ ولاتزال ـ على سياسة الحكومة التي أدت إلى مزيد من الإفقار للايين المصريين هؤلاء البسطاء الذين ترتدي بناتهم وزوجاتهم الحجاب ـ رغم أنف وزير الثقافة ـ ولا يجد معظمهم طعام يومه أو يجده بالكاد».

أما صديقنا وأستاذ القانون الدكتور حسام عيسى فقد فضل الكتابة الساخرة، بقوله:

«أخيرا حدث التلاقي التاريخي المنتظر بين الحكومة والمعارضة في مصر، بعد صراع طويل ومرير، غير مبرر وغير مفهوم حول قضايا هامشية سخيفة مثل الديمقراطية، والعدل الاجتماعي والفساد الحكومي، وتزوير الانتخابات واستقلال القضاء والعبارة والسيراميك والفياغرا، تم الوفاق بين الحكومة والمعارضة تحت قبة مجلس الشعب في جلسة تاريخية تبادل فيها الوزراء وأقطاب المعارضة العناق والقبلات بعد أن وقعوا جميعا بالأحرف الأولى على المشروع القومي الجديد لمصر تحت عنوان حجاب لكل إمرأة في مصر.

والواقع أن الفضل في هذا الوفاق التاريخي يرجع إلى السيد وزير الثقافة، كان المشهد تحت قبة مجلس الشعب وخارجه مثيرا ومؤثرا للغاية فالنائب كمال الفولي بعد خروجه من شقته في عمارة يعقوبيان في طريقه لحضور جلسة الوفاق التاريخي يعلن لجموع الصحافيين المحتشدين أمام مسكنه بصوت جهوري أن الحجاب ركن من أركان العقيدة وبغيره لا يكتمل الإيمان وأن زوجته وابنته محجبتان وأن هذا هو أكبر دليل على كذب الاتهامات التي وجهها له الكاتب الكبير علاء الأسواني في روايته المغرضة بالفساد والاتجار بالسلطة. وأنهى النائب المحترم حديثه بنداء وجهه إلى المصريات جميعهن بأن يحذون حذو عائلته المحجبة، وعند وصول النائب المحترم إلى مجلس الشعب هللت المعارضة والحكومة في صوت واحد الله أكبر، وقرروا بالإجماع اختيار كمال الفولي أميرا للجماعة وطالبوا الدكتور نظيف الذي جلس ساكنا لا ينطق بتعيين كمال الفولي وزيرا للدولة لمكافحة الفساد وفرض الحجاب وطالب الجميع بإحالة الكاتب الأستاذ علاء الأسواني إلى القضاء بتهمة ازدراء أمير الجماعة وما تبع ذلك بالضرورة من ازدراء للأديان، وفي نهاية الجلسة التاريخية لمجلس الشعب وقف نواب المعارضة والأغلبية معا متشابكي الأيدي يهتفون في صوت واحد: يسقط محمد علي باشا، يسقط سعد زغلول ومصطفى النحاس، يسقط جمال عبدالناصر، يسقط الطهطاوي، يسقط قاسم أمين ـ يسقط لطفي السيد، يسقط طه حسين، يسقط الشيخ محمد عبده، يسقط الشيخ شلتوت، يسقط أحمد أمين، يسقط أمين الخولي، يسقط سلامة موسى، تسقط هدى شعراوي، طظ في مصر، طظ في مصر، الحجاب هو الحل».

ويؤسفني أن أقول لصديقنا الدكتور حسام انه لم يكن موفقا بالمرة، لا في هجومه على كمال الشاذلي من خلال شخصية كمال الفولي، ولا في حكاية الحجاب الذي لا علاقة له بخالدي الذكر عبدالناصر وسعد والنحاس، ولا بأحمد أمين الذي نشرت «العربي» في نفس الصفحة، مقالا لابنه الدكتور جلال أمين الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة قال فيه:

«إذا كان من الممكن أن نجد مقياسا للفضيلة والرذيلة، ولمدى شيوع ارتكاب الفحشاء بين الرجال والنساء في أن المجتمع المصري قبل منتصف السبعينيات كان من الممكن وصفه بأنه أكثر مراعاة لفضائل الأخلاق، وأكثر احتشاما، وأقل ميلا لارتكاب الفحشاء منه الآن، كما يكفي للتدليل على ذلك مشاهدة السلوك العام في الطرقات، أو على ضفاف النيل ناهيك عما يعرضه التليفزيون وأفلام السينما، إلخ، عندما رأيت إذن ما حدث في مصر ابتداء من منتصف السبعينيات لم أجد لدي ميلا إلى تسميته بـ«الصحوة الدينية» إذ لم يكن الدين غائبا فأعيد اكتشافه، بل وجدت ما حدث أقرب إلى أن يكون «إعادة تفسير للدين» وأن التفسير الجديد الذي شاع وانتشر منذ هذا الوقت كان تفسيرا أكثر تشددا بكثير، ولكنه ليس بالضرورة أكثر عمقا أو أشد نبلا، ظهر التشدد في أمور كثيرة، منها الإصرار على تحجب المرأة «وذهب البعض إلى أن الدين يتطلب تنقيبها وازياد عدد المصلين في المساجد ولكنه ظهر أيضا في زيادة استخدام الميكروفونات في إذاعة الأذان والشعائر الدينية في مختلف ساعات النهار والليل، كما زاد بشدة الحيز الذي يشغله الدين في حياتنا اليومية والثقافية والإعلامية إلى درجة يعتبرها الكثيرون «وأنا منهم» أكبر من اللازم، على أساس أن الدين ضروري للحياة، ولكنه ليس كل الحياة ، ناهيك عن أن المتحدثين باسم الدين اختفى فيهم المتدينون بحق والمتظاهرون بالتدين سعيا وراء مصالح خاصة لا يقرها الدين. لقد قال البعض إن وراء هذا المد الديني، اقتباس عادات خليجية انتقلت إلى مصر بسبب الهجرة، وأنا لا أميل بالمرة إلى هذا التفسير، فالعادات وأنماط السلوك لا تنتقل بهذه السهولة، وهي لا تنتقل على أي حال إلا إذا كان في البلد المستقبل تربة مؤهلة لاعتناقها وانتشارها، كذلك فإن حلول تفسير للدين محل تفسير آخر كالذي حدث في هذا الانتشار للتفسير المتشدد للإسلام، ليس ظاهرة فكرية بل ظاهرة اجتماعية، إنها لا تحدث بسبب تغير طرأ على مشاعر الناس وطموحاتهم وآمالهم يعود بدوره إلى ما طرأ من تغير على ظروفهم الاجتماعية، وقد حدث بالفعل هذا التغير في مصر، وبشكل درامي ابتداء من منتصف السبعينيات بسبب الانفتاح والهجرة وتغير السياسات الاقتصادية وارتفاع معدل الحراك الاجتماعي، إلخ كل هذا أحدث هذا التحول الكبير في حياتنا الاجتماعية، مما أدى إلى تحول كبير أيضا في التفسير السائد للدين.

الوزير أخطأ في رأيي في قوله ما معناه أن ارتداء الحجاب دليل على التخلف، وفي قوله إن ارتداءه يمثل ردة أو رجعية، إن المحجبات في مصر لسن متخلفات لا اجتماعيا ولا ذهنيا، كما أن ارتداءهن للحجاب ليس رجوعا إلى سلوك عفا عليه الدهر، بل هو تعبير عن ظروف اجتماعية جديدة لم تكن دائما موجودة وهي أيضا إلى زوال». ونتحول لـ«صوت الأمة» ورئيس تحريرها زميلنا وصديقنا إبراهيم عيسى الذي فتح النار على المثقفين المؤيدين للوزير بقوله: «البائس في القصة كلها أن يبدو المثقفون وكأنهم لا يدافعون عن حرية التعبير «وهو جوهر رسالتهم» بقدر ما يريدون بث كراهية مكتومة أو معلنة لظاهر التدين «لاحظ أنا أقول مظاهر» وبينما يبدو المثقفون اليساريون والليبراليون خصوصا المرتبطين بأنشطة وزارة الثقافة «أول أنشطة لا أي شيء آخر» حريصين على الدفاع عن حق وزيرهم «أو أي من مفكري مصر» في تناول قضايا الدين بينما لا نجدهم مدافعين عن سجناء الرأي الذين يقذف بهم مبارك ونظامه «شاملا هذا النظام الوزير فاروق حسني» في المحاكم والسجون ولم نشهد حرارة مطلقة من هؤلاء المثقفين في الدفاع عن حرية الوطن وحقه في دستور غير فرعوني يقدس الرئيس ويضعه على منصبه مدى الحياة، ولم نشهد هؤلاء أبدا يرفضون قانون الطوارىء ولا المحاكم العسكرية ولا التنكيل بالقبض والاعتقال لأساتذة جامعات منتمين لخصومهم من الإخوان المسلمين أو التيار الديني، ولم نقرأ بيانا موقعا من كثير منهم ضد ممارسات التعذيب التي تمارسها أجهزة الأمن ولا غيرها من القضايا التي تبدو وكأنها موجهة ضد النظام ومبارك شخصيا أما ما يمكن أن يوقعوا عليه ويتحمسوا له فهي البيانات والمواقف التي تختص بحرية الكلام في الدين ـ ولكي نصدق نوايا هؤلاء فأظن أننا في حاجة إلى أن يثبتوا أنهم مع الحرية كلها وليست فقط الحرية التي تتجه نحو القضايا الدينية أو تصب في مواجهة تيار الإخوان المسلمين. أكتب وأقول هذا وأنا ممن يتعرضون يوميا لهجمات بالغة السخافة والحماقة ممن نحسبهم على التيار الديني سواء في مواقع النت أو في منابر المساجد، ومع ذلك فالأمر يقتضي التجرد والموضوعية فلا حق كبيرا يملكه مثقف في مواجهة مظاهر تدين في الوقت الذي لا يقدر على النطق ضد فساد حاكم وحزب مهيمن واستبداد نظام ورئيس.

إذا أراد المثقفون الدفاع عن الحرية فلتكن كل أشكال ومظاهر حرية التعبير وأولها نقد الحاكم قبل أن نتحدث عن حقنا في نقد أبي هريرة أما من لا يقدر على مهاجمة وزير الثقافة فاروق حسني بينما يملك جرأة نقد الفاروق عمر رضي الله عنه ومن يرتعش عن مواجهة أفعال حبيب العادلي، بينما يتجرأ على انتقاد معاوية بن أبي سفيان فهو مثقف مراوغ أو متناقض يستحق الشك في صدق دفاعه عن الحرية».

ولو تصفحنا جريدة «روزاليوسف» يوم الاثنين سنجد زميلنا بـ«الأهرام» سعيد اللاوندي يهاجم زميله وصديقنا ورئيس اتحاد الكتاب المصريين والعرب محمد سلماوي بسبب مقاله في «المصري اليوم» ـ كما هاجم المثقفين من مؤيدي الوزير، قال سعيد: «كنت أرى الأستاذ محمد سلماوي لأول مرة «خطيباً» عندما وقف بين جموع الصحافيين في مؤسسة الأهرام موجها حديثه «المنمق» إلى إبراهيم نافع رئيس المؤسسة ورئيس التحرير «وقتذاك» قائلا له إبان ترشحه لانتخابات نقابة الصحافيين: أيها الأستاذ الكبير: نحن لا نريد أن ترشح نفسك في الانتخابات فإن أمرا كهذا لا يليق، وإنما «نحن» الذين سنطلب منك «ونرجوك» أن تتفضل «وتتكرم» بترشيح نفسك نقيبا للصحافيين! وجدتني استحضر تفاصيل هذه الواقعة بينما كنت أقرأ «مندهشا» ما كتبه قبل أيام عما يسميه بالغوغائية الوطنية الديمقراطية فبدأ بالقول بأنه «ضد» فاروق حسني، مثلما بدأ بالقول لإبراهيم نافع «لا ترشح نفسك» وعاد يستطرد في كلام كثير خلص منه إلى القول بأنه «وجموع المثقفين» مع فاروق حسني، مثلما كان الحال في واقعة إبراهيم نافع التي انتهى منها إلى القول بأنه ـ وجموع الصحافيين ـ يرشحون نافع نقيبا للصحافيين».

الأقباط والحجاب

وإلى أشقائنا الأقباط، ومعركة الحجاب، واندفاع اثنين منهما للمشاركة فيها، بطريقة غريبة، أحدهما أرثوذكسي والثاني انجيلي، ومن شأنها إثارة حساسيات لا داعي لها، إلا إذا كانا يتعمدان ذلك فعلا، فما دخل القس الدكتور إكرام لمعي الانجيلي وأستاذ مقارنة الأديان بكليات اللاهوت، ليكتب مقالا يوم الاثنين في جريدة «روزاليوسف» يقول فيه:

«ان الدولة التي ينتمي إليها المجلس ليست دولة دينية، أما ركوب الموجة الدينية والمزايدة على المتدينين بحجة أن المادة الثانية للدستور تنص على أن مبادىء الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع فهذا صحيح لكن كيف تطبق مثل هذه المادة، إنه يتحدث هنا عن التشريع وعن المبادىء أي عند عرض قانون لإقراره يجب العودة إلى مبادىء الشريعة الإسلامية، وهل كانت المناقشة بصدد عرض أحدهم لمشروع ما، أما كلمة مبادىء فهي تعني المبادىء العامة وليست الخاصة والتفصيلية أي ما يعتبر مقاصد الشريعة من التيسير على الناس والرحمة واتساع الصدر وقبول الآخر، وكل هذا من مبادىء الشريعة، أما الصورة التي تمت بها المناقشة فهي أبعد ما تكون عن مبادىء الشريعة ومقاصدها، بل في الوقت الذي ظن فيه البعض أنهم يدافعون عن الشريعة الإسلامية كانوا هم أبعد ما يكونون عن إدراك مقاصدها.

أما إجابة السؤال الذي يليه، هل تصريح الوزير فاروق حسني يخالف فعلا رأي الحكومة فالإجابة بالنفي ذلك لأن حكومتنا الرشيدة ليس لها رأي في هذا الموضوع حتى الآن، ولم تقدم لنا هذه الحكومة رأيها في أي شأن ديني وليس لها أن تدلي برأي عام للحكومة ككل في أي أمر ديني ففيها وزراء مسيحيون وآخرون علمانيون وهي ليست حكومة دينية لكي تفتي لنا في الدين بل أنا أثق أن معظم الوزراء متدينون لكنهم غير متشددين أما القول في الحوار بأن بعض الوزراء زوجاتهم وبناتهم يلبسن الحجاب وعلى هذا الأساس فهم يعبرون عن رأي الحكومة فهذا أمر مضحك بل إنه إهانة للقائل وللحكومة».

أما الثاني فكان زميلنا يوسف سيدهم الأرثوذكسي، ورئيس تحرير جريدة «وطني» الذي أتحفنا بدوره بالتدخل الغريب في القضية بقوله: «هنيئا للمصريين، اتفقت الأغلبية والمعارضة في مجلس الشعب المصري، موقفا موحدا اتخذه نواب الشعب أول مرة مما ينبيء بتوحيد الجهود في هذه الدورة البرلمانية من أجل بناء وتحديث مصر، إن ما جمع الأغلبية مع المعارضة لا شأن له بتنمية مصر أو تحديثها الأمر يتصل بثورة الجميع على فاروق حسني وزير الثقافة لأنه تجرأ وعبر عن رأيه الشخصي في قضية تحجب المرأة، وذلك يثير أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات: فما موقف المرأة المسلمة غير المحجبة وكيف تنظر إليها السلطة التشريعية؟ وما موقف المرأة المسيحية؟ وهل نحن مقبلون على زمن يتم الفرز فيه بين الطفلة والفتاة والمرأة المصرية وتقسيمهن على مجموعتين: الأولى محجبة مؤمنة والثانية سافرة كافرة؟

قضية الحجاب ليست معركة المجتمع المصرية ورحيل وزير الثقافة لن يكون دليلا على صلاح المجتمع من عدمه، إنما القضية المسكوت عنها والواجب التصدي لها هي سطوة الفكر الديني على المجتمع ومصادرته للعقل والفكر والإبداع حتى بات نوعا من الإرهاب المقنع.

والمؤسف أن هذا ليس حماية للعقيدة أو للتعاليم الدينية على الإطلاق، فالعقيدة والتعاليم الدينية راسخة لها كل الاحترام أما ما تشهده مصر منذ ثلاثة عقود من تدين المجتمع بالإرهاب والانتفاض فزعا إزاء أي فكر أو اختلاف في الرأي هو سبة في حق الدين والعقيدة والتعاليم لأنه يوصمها بالهشاشة والضعف وفقدان الحجة، يستوي في ذلك الاحتجاج على كتاب أو رفض عمل درامي أو منع عرض فيلم أو تكفير صاحب رأي، ويشترك في هذه الخطيئة المصريون جميعا من المسلمين والمسيحيين».

وأنا لا أفهم لماذا لم يدخل طرفا في المعركة بين الكنيسة الأرثوذكسية ومحاولة الأنبا مكسيموس تنصيب نفسه بابا لمنافسة البابا شنودة؟ ولماذا لم يدخل طرفا في معركة مؤتمر العلمانيين المسيحيين الأخير واكتفى بالإساءة إليه، ولا في الانتقادات الموجهة للكنيسة الأرثوذكسية بالتشدد الديني من المخالفين لها، مكتفيا بتعبير يشترك في هذه الخطيئة المصريون جميعا من المسلمين والمسيحيين، بينما يصب كل هجومه على قضية الحجاب، ويحاول لي الحقيقة، فمن الذي طالب بفرض ارتداء الحجاب في المجلس أو خارجه.

الغريب أن يفعل إكرام سيدهم ذلك، بينما فضلت الكنيسة الأرثوذكسية النأي بنفسها عن معركة لا علاقة لها بها، وتسبب حساسيات شديدة بل دخل